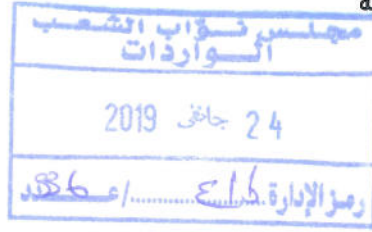




المراسلة رقم 81 / 2019



تونس في 23 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير النقل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع : سبب عدم تطبيق نظام الأمر الحكومي عدد 132 لسنة 2017 مؤرخ في 6 جانفي 2017 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 147 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000

سيدي الوزير ، سلاما واحتراما،

رغم صدور الأمر الحكومي المنقح عدد 132 لسنة 2017 مؤرخ في 6 جانفي 2017 لأمر عدد 147 لسنة 2000 المنظم لقانون الطرقات إلا انه في الامتحان النظري لقانون الطرقات مازلت وزارتك تعتمد النظام القانوني الموجود في الأمر الحكومي السابق رغم دخول الأمر المنقح له حيز التنفيذ .
الرجاء توضيح أسباب عدم مسابقة وزارتك للأمر الحكومي المنقح وللنظام القانوني الجديد الموجود فيه في أسئلة الإمتحان النظري لقانون الطرقات .

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

رد وزارة النقل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد ياسين العياري
مرجع الإحالة	عدد 310 بتاريخ 06 فيفري 2019
نص السؤال	<p>حول سبب عدم تطبيق نظام الأمر الحكومي عدد 132 لسنة 2017 مؤرخ في 6 جانفي 2017 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 147 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000:</p> <p>رغم صدور الأمر الحكومي عدد 132 لسنة 2017 مؤرخ في 6 جانفي 2017 المنقح للأمر عدد 147 لسنة 2000 المنظم لقانون الطرقات إلا أنه في الامتحان النظري لقانون الطرقات مازالت وزارتك تعتمد النظام القانوني الموجود في الأمر الحكومي السابق رغم دخول الأمر المنقح له حيز التنفيذ.</p> <p>الرجاء توضيح أسباب عدم مسايرة وزارتك للأمر الحكومي المنقح وللنظام القانوني الجديد الموجود في أسئلة الامتحان النظري لقانون الطرقات.</p>
<h3>رد وزارة النقل</h3>	
<p>تحرص وزارة النقل والوكالة الفنية للنقل البري على تحيين أسئلة الاختبارات النظرية لامتحانات الحصول على رخص السياقة وذلك عند صدور أو تنقيح أي نص قانوني في علاقة بمحتوى هذه الأسئلة، ويتم الأخذ بعين الاعتبار آجال دخول الأحكام الجديدة حيز التنفيذ.</p> <p>وبعد التثبت، تبين أن الأسئلة الحالية مطابقة لكل النصوص القانونية والترتيبية، بما في ذلك الأمر الحكومي عدد 132 لسنة 2017 المؤرخ في 6 جانفي 2017 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 147 لسنة 2000 المؤرخ في 24 جانفي 2000 المتعلق بضبط القواعد الفنية لتجهيز وتهيئة العربات.</p>	